استغرق ساعة كاملة في غرفة وايزمان في احدى فنادق جنيف. كذلك تضمّنت المعلومات شريطاً مسجّلاً لمحادثة هاتفية أُجريت بين وايزمان، من جهة، وتونس، من الجهة الاخرى؛ وكان المتحدث هناك د. الطيبي، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩. وقد قدّم خلالها وايزمان نصيحة الى قيادة م.ت.ف. بقبول مشروع وزير الخارجية الاميركية، بيكر، ذي النقاط الخمس. واشار الى م.ت.ف. بضرورة اضافة قيود على المقبول، على غرار ما فعلته اسرائيل (**عل همشمار**، ٢/١/١٩٩٠). وفي هذا الصدد، قال شامير: «لقد عمل وايزمان من خلف ظهر الحكومة، من خلال تقديمه النصح الى اشد اعداء اسرائيل خطورة» (**المصدر نفسه**، ١/١/١٩٩٠).

وفي خضم تلك الدوّامة، كان واضحاً، منذ البداية، انه لا توجد للحزبين الكبيرين في اسرائيل مصلحة في استمرارها، لأن ذلك يعني ـ حسب معادلة القوى السياسية القائمة ـ التوجّه نحو انتخابات مبكرة، لا يرغب في اجرائها الحزبان في المرحلة الحالية، لذلك، كانت صيغة الحل الوسط التي بلورها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين (معراخ)، بالاشتراك مع وزير العدل الاسرائيلي، دان مريدور (ليكود)، والتي قضت بابعاد وايزمان من الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، واستمرار عضويته في الحكومة، وزيراً للعلوم والتكنولوجيا.

وأفادت مصادر في مكتب رئيس الحكومة بأن خشية شامير من نجاح المعراخ بتشكيل حكومة ضيّقة مع المتديّنين كانت وراء الاعتبارات التي دفعت رئيس الحكومة الى التنازل عن طلبه باقالة وايزمان من الحكومة، والاكتفاء بابعاده من الطاقم الوزاري المصغّر.

فعندما اتضح لشامير ان الميزان السياسي يميل باتجاه حكومة مقلّصة مؤلفة من ٦٢ عضو كنيست (٣٩ معراخ، عشرة يسار، و١٣ متدينين متزمتين: اغودات يسرائيل وشاس وديكل هتوراه) قرّر الاستجابة لمناشدة وزير الدفاع، رابين، والاكتفاء، هذه المرة، بـ «نصف عقاب» الذي وصف في مكتب رئيس الحكومة بالكلمات التالية: «وايزمان أُنزل صفّاً، لكنه بقي في مدرستنا» (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠). وفي المقابل، رأى رابين، الذي يعارض، أيضاً، تشكيل حكومة مقلّصة برئاسة بيرس، ان حل الكنيست واجراء انتخابات مبكرة على خلفية «الاتصالات بـ م.ت.ف. سوف يلحق ضرراً بالمعراخ» (**المصدر نفسه**).

في هذه الاجواء الضاغطة، تمّت تسوية الازمة في لقاء استغرق أقل من سبع دقائق بين شامير ووايزمان، قام، على اثره، سكرتير الحكومة الاسرائيلية، روبنشتاين، بتلاوة البيان التالي على الصحفيين:

«التقى هذا الصباح [٢/١/١٩٩٠] رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بوزير العلوم والتكنولوجيا، عيزر وايزمان. وقد أكد رئيس الحكومة، بحضور وايزمان، الخطورة التي يراها في كل اتصال مع منظمات [الفدائيين]، وفي مقدمها م.ت.ف. ثمّ عاد وأكد رئيس الحكومة، مجدداً، على الخطوط الاساس للحكومة وقراراتها التي تمنع القيام بالاتصالات مع م.ت.ف.

«لقد وافق الوزير وايزمان على ملاحظات رئيس الحكومة، وسوف يعمل وفقاً لخطوط الاساس للحكومة، ووفقاً لقراراتها.

«وفي ختام المحادثات، قال الوزير وايزمان، انه استقال من الطاقم السياسي ـ الامني. وقال رئيس الحكومة للوزير وايزمان، انه سوف يعاد النظر في عضويته في الطاقم الوزاري بعد عام ونصف العام» (**المصدر نفسه**).

صلاح عبد الله